



# الحيل بين الممنوع والمشروع

## دراسة فقهية

أ. د. سيد عواد على \*

تمهيد :

إن الله عزوجل أوجب أشياء وحرم أشياء . فإذا تسبب شخص مكلف في أن يسقط عن نفسه ما أوجبه الله عليه من نحو صلاة وصيام وحج ، أو في إباحة ما حرمه الله تعالى عليه من نحو زنا و ربا وقتل بأي وجه من وجوه التسبب حتى يصير ذلك الواجب غير واجب في الظاهر ، أو المحرم حلالا في الظاهر أيضا ، فهذا التسبب يسمى « حيلة » و « تحيلا » (١) .

كما لو دخل عليه وقت الصلاة في الحضر فإنها تجب عليه أربعاً فأراد أن يتسبب في إسقاطها كلها بشرب خمر أو دواء مسبت (٢) حتى يخرج وقتها وهو فاقد لعقله كالمغمى عليه أو قصرها فأنشأ سفراً ليقصر الصلاة .

وكذلك من كان له مال يقدر على الحج به فوهبه لآخر أو أتلفه بوجه من وجوه الإتلاف كي لايجب عليه الحج .

وكذلك من أظله شهر رمضان فسافر ليأكل ، أو أراد قتل واحد من الناس فوضع له في طريقه سبباً مهلكاً كحفر البئر ونحو ذلك . وكالفرار من وجوب الزكاة

---

١- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحق الشاطبي : وهو إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي ج٢/٣٧٩ بتعليق الشيخ عبدالله دراز شيخ علماء دمياط - مصر - بدون ذكر جهة الطبع .

٢- السببات (في الطب) : حالة يفقد فيها المريض وعيه فقدانا تاما ولايفيق منها بأقوى المنبهات وهو خلاف الإغماء ... والمسبوت : العليل الملقى كالتائم يغمض عينيه في معظم أحواله : المعجم الوسيط ١/٤١٢ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، قام بإخراج هذه الطبعة الدكتور إبراهيم أنيس وآخرون - الطبعة الثانية - انتشارات ناصر خسرو - طهران .

بهبه المال أو إتلافه ، وهكذا سائر الأمثلة في تحليل الحرام وإسقاط الواجب .  
ومثله جار في تحريم الحلال كالزوجة ترضع جارية الزوج أو الضرة لتحرم عليه .

فأنت ترى أن هذه الأمثلة وما في معناها تَحِيلُ على قلب الأحكام الثابتة شرعا إلى أحكام أُخَرُ بفعل صحيح في الظاهر لغو في الباطن .  
والسبب الباعث لي على هذا الاختيار هو اشمئزاز الذين لا يدققون في الحقائق والمعاني من القول بصحة ما يسمى بالحيل الشرعية .  
لأن لفظ الحيلة مرتبط في أذهان الناس بمعنى الخديعة والغش والمكر لكثرة استعمالها في ذلك بين الناس فأردت أن أبين لهم في هذا البحث أمرين :  
أولهما : أن الحيل شيء يتخلص به الرجل من الحرام ويخرج به إلى الحلال .  
وأن ما كان من هذا ونحوه فلا بأس به على أساس أن الحيل في مضمونها هي مخارج مما ضاق على الناس .  
ثانيهما : أنها عند المجوزين ، إنما يقصد بها الأمور المشروعة فهي تعنى باختصار الوسائل الشرعية .

وكلامنا عن الحيل جعلناه في مواضع على الوجه التالي :

الموضع الأول - تعريف الحيل

الموضع الثاني - القائلون بإبطال الحيل وتحريمها .

الموضع الثالث - القائلون بجواز الحيل .

الموضع الرابع - القول الفصل في الحيل .

## الموضع الأول : تعريف الحيل

### ١ - الحيل في اللغة :

جمع حيلة وهي : ما يتلطف به لدفع المكروه ، أو لجلب المحبوب (١)

١- طلبة الطلبة للشيخ نجم الدين بن حفص النسفي ص ١٧١ نشر دائرة المعارف الإسلامية -

آسيا آباد - مكران - بلوچستان .

وجاء في كتاب " التعريفات : (١)  
 (الحيلة اسم من الاحتيال وهي التي تُحوّل المرء عما يكرهه إلى ما يحبه).  
 وفي المعجم الوسيط : (٢)  
 " احتال فلان : طلب الشيء بالحيلة ...  
 والحيلة : الخدق وجودة النظر والقدرة على دقة التصرف في الأمور .  
 و - وسيلة بارعة تحيل الشيء عن ظاهره ابتغاء الوصول إلى المقصود .  
 و - الخديعة . (ج) حول وحيل .  
 و - تحايل على الرجل أو الشيء : سلك معه مسلك الخدق ليبلغ منه مأربه  
 (محدثة) .  
 و - تَحَيَّل : استعمل الحيلة في تصرف أموره .  
 و - الحِيَال : صاحب الحيلة .  
 وفي المصباح المنير : (٣)  
 الحيلة : الخدق في تدبير الأمور ، وهو تقليب الفكر حتى يهتدى إلى  
 المقصود .

## ٢- تعريف الحيلة شرعا :

### الحيلة في الشرع :

١- تقديم عمل ظاهر الجواز لإبطال حكم شرعي وتحويله في الظاهر إلى  
 حكم آخر : (٤) .  
 فمضمون هذا التعريف خرم قواعد الشريعة كالواهب ماله عند رأس الحول  
 فرارا من الزكاة .

١- للسيد الشريف علي بن محمد المرحاني ص ٤٢ : انتشارات ناصر خسرو - طهران

٢- ج ١/٢٠٩ وص ٢١٢ - الطبعة السابقة .

٣- للعلامة محمد بن أحمد المقرئ الفيومي ١٥٧/١ نشر المكتبة العلمية - بيروت .

٤- الموافقات ٢٠١/٤ الطبعة السابقة .

وهي :

٢- نوع مخصوص من التصرف والعمل الذي يتحول به فاعله من حال إلى حال ثم غلب عليها بالعرف استعمالها في سلوك الطرق الخفية التي يتوصل بها الرجل إلى حصول غرضه بحيث لا يتفطن له إلا بنوع من الذكاء والفطنة . فهذا أخص من موضوعها في أصل اللغة (١) .

فيشير التعريف الأول إلى أن الاحتيال الذي يعتمد أمرا ظاهر الجواز لتحقيق مصلحة غير مشروعة بتحليل محرم أو إسقاط واجب فيه مناقضة قصد المحتال للقصد الشرعي لأن القصد غير الشرعي في الحيلة هادم للقصد الشرعي (٢)

وبيان وجه المناقضة - على سبيل المثال لا الحصر - يظهر في الهبة : فإن المقصود بشرعيتها تصفية النفس من رذيلة الشح (٣) ومد يد العون إلى المكرويين والمحتاجين حيث تعد من باب التعاون على البر . ولكن هبة المال قرب نهاية الحول فرارا من الزكاة فيها تقوية لرذيلة الشح فمناقضة قصد الشارع في الهبة الصورية هنا ظاهرة ، فهي ليست الهبة التي ندب الشارع إليها لأن الهبة إحسان وإرفاق بشخص الموهوب له - على ما تقدم . والهبة الصورية على العكس من ذلك ، ولو كانت على المشروع من التمليك الحقيقي لكان ذلك موافقا لمصلحة التوسعة والإرفاق ورفعاً لرذيلة الشح فلم يكن هروبا من أداء الزكاة ، ومثله : الفدية : حيث شرعت للزوجة هربا من ألا يقيما حدود الله في أمر الزوجية (٤) فأبيع للمرأة - والحالة هذه - أن تحل عقدة الزوجية من زوجها بخالص إرادتها خوفا من الوقوع في المحظور .

١- أعلام الموقعين للعلامة ابن القيم ٢٥٢/٣ تحقيق المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبدالحمد - بدون ذكر جهة الطبع .

٢- شرح فتح الباري على صحيح البخاري للعلامة الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ١٦/٢٦ نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد ، السعودية .

٣- لقوله تعالى : « ومن يوق نفسه فأولئك هم المفلحون » الحشر : ٩ .

٤- الموافقات : ٣٨٦/٢ .

فهذه المرأة بذلت مالها لصالح الحال بينها وبين زوجها وهو التسريح بإحسان (١) وهو مقصد شرعي مطابق للمصلحة .

فإذا أضر بها لتفتدى منه فقد عمل هو بغير المشروع حين أضر بها لغير موجب مع القدرة على الوصول إلى الفراق من غير إضرار ، لأن الطلاق في يده دائما ، فلم يكن التسريح إذا طلبته بالفداء تسريحا بإحسان ، لأنه فداء مضطر وهو وإن كان جائزا لها من جهة الاضطرار والخروج من الإضرار فهو غير جائز له إذ وضع على غير المشروع .

٣- وعرف الدكتور محمد سعيد البوطي الحيلة الشرعية بقوله : (٢)  
هي : قصد التوصل إلى تحويل حكم لآخر بواسطة مشروعة في الأصل ،  
١. هـ .

وإنما قيدت الحيلة - في هذا التعريف - بالشرعية لبيان أن الحديث هنا ليس عن أي شكل أو نوع من الحيل .  
وإنما الكلام عن الحيل التي أجازها جمهور العلماء فكانت بذلك شرعية .  
أما التي اتفق على بطلانها - كحيلة أصحاب السبت حيث لعنهم الله سبحانه وتعالى ومسخهم قردة وخنازير على احتيالهم على فعل ما حرمه عليهم - فلا إشكال فيها ولكن ربما التبست هذه بتلك لمن لم يتصور حقيقة الحيلة الجائزة ومحترزاتها فكان من الواجب هنا الكشف عن هذه الحقيقة وبيان محترزاتها وذلك على ما يلي :

قوله في التعريف (قصد التوصل ) قيد خرج به ما لو توصل إلى تحويل الحكم بواسطة مشروعة ولكن دون قصد منه إلى ذلك ، فمثل ذلك لا يعتبر حيلة مطلقا ، كما لو تزوجت المطلقة ثلاثا زوجها آخر ، ثم صادف أن طلقها دون تواطؤ

١- على ما يرشد إليه قوله عز وجل : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ... » الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

٢- ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية : ٢٥٦ طبع الدار المتحدة للطبع والنشر : نشر مؤسسة الرسالة - بيروت .

بينهما ، أو بين الزوج الثاني والأول على قصد التحليل .  
فهذا وما في معناه إنما تحول الحكم فيه بناء على تأثير شرعي محض .  
وقوله : (بواسطة مشروعة ) خرج به ما لو قصد تحويل الحكم بواسطة  
محرمة .

فمثل ذلك التحايل محرم في الشريعة الإسلامية ، ومن ثم لا تسقط الحرمة  
به ، ولا يجوز أن يتوصل به إلى غرض شرعي صحيح باتفاق أهل العلم (١)  
وتوضيح ذلك في الأمثلة الآتية :

١- ارتداد الزوجة عن الإسلام لتفسخ نكاحها فتتخلص بذلك من  
زوجها. (٢)

٢- الحيلة على التخلص من الحنث بالخلع ثم يفعل المحلوف عليه حال  
البيّنونة ثم يعود إلى النكاح وهذه الحيلة باطلة على أصول أئمة الأمصار - كما  
يقول ابن القيم - (٣)  
بيان ذلك :

ان الله عز وجل لم يجعل فسخ النكاح إلا عند التشاجر والتباغض إذا خافا  
ألا يقيما حدود الله فشرع لهما التخلص بالافتداء نظرا لأنه عقد لازم ، ولم يقع  
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زمن أصحابه قط خلع حيلة ولا في  
زمن التابعين ومن بعدهم ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة وجعله طريقا  
للتخلص من الحنث .

١- ضوابط المصلحة للبوطي ص ٢٥٦ .

٢- قال أحمد بن زهير بن مروان - على ما في أعلام الموقعين ١٨٩/٣ - : كانت امرأة ههنا  
يمرو أرادت أن تختلع من زوجها فأبى زوجها عليها فقبل لها : لو ارتددت عن الإسلام  
لبنت منه ففعلت . فذكر ذلك لعبد الله بن المبارك فقال من وضع هذا الكتاب فهو كافر  
ومن سمع به ورضي به فهو كافر ، ومن حمله من كورة إلى كورة فهو كافر ، ومن كان  
عنده فرضي به فهو كافر . ١ . هـ .

والكورة - على ما في المعجم الوسيط ٨٠٤/٢ - الصقع والبقعة التي تجتمع فيها قرى ومحال.  
٣- أعلام الموقعين ٢٩٢/٣ .

فإذا خالعهما ليفعل المحلوف عليه لم يكن قصدهما البيئونة بل حل اليمين ، وحل اليمين إنما يحصل تبعاً للبيئونة لا أنه المقصود بالخلع الذي شرعه الله ورسوله. (١)

فليس عقد الخلع - والحالة هذه - بمقصود في نفسه للرجل ولا للمرأة ، والله عز وجل لا يشرع عقداً لا يقصد واحد من المتعاقدين حقيقته وإنما يقصدان به ضد ما شرعه الله ، فانه شرع لتتخلص المرأة من الزوج والمتحيل يفعله لبقاء النكاح ، فالشارع جعله لقطع النكاح ، والمتحيل يفعله لبقاء النكاح ، وفي هذا من مخالفة قصد الشارع ما لا يخفى .

٣- وكما لو قصد المجمع في نهار رمضان التهرب من وجوب الكفارة عليه بأن يأكل أو يشرب (٢) الخمر أولاً ثم يجمع أو ينوي قطع الصوم قبل المجمع فلا يكون بذلك قد أفسد صومه به .

وعلق ابن قيم الجوزية على أنه لا تجب عليه الكفارة في هذا المثال بقوله : وهذا ليس بصحيح ، فإن إضامه إلى إثم المجمع إثم الأكل والشرب لا يناسب التخفيف عنه بل يناسب تغليظ الكفارة عليه .

ولو كان هذا يسقط الكفارة لم تجب كفارة على واطئ اهتدى لجرعة ماء أو ابتلاع لبابة أو أكل زبيبة ، فسبحان الله ! هل أوجب الشارع الكفارة لكون الوطء لم يتقدمه مفطر قبله ؟ أو للجناية على زمن الصوم الذي لم يجعله الله محلاً للوطء ؟ .

أفترى بالأكل والشرب قبله صار الزمان محلاً للوطء فانقلبت كراهة الشارع له محبة ومنعه إذنا ؟ هذا من المحال ... إلى أن قال :

فتأمل كيف تتضمن الحيل المحرمة مناقضة الدين وإبطال الشرائع . (٣)

١- السابق .

٢- تجب الكفارة بالأكل والشرب عمداً عند الجمهور خلافاً للشافعي والظاهرية الذين يقولون إن الكفارة إنما تلزم من المجمع فقط : القوانين الفقهية للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي ص ١٢١ نشر دار الكتاب العربي - بيروت وبداية المجتهد لابن رشد ٢٢١/١ .

٣- أعلام الموقعين ٢٥٩/٣ .



٤- ومن هذا القبيل : حيلة بني اسرائيل في التخلص من مسئولية تحريم صيد يوم السبت .

٥- حيلتهم أيضا : في التخلص من حرمة استعمال الشحوم بإذابتها حتى يتغير اسمها (١) ، على ما يشير إليه قوله صلى الله عليه وسلم ( قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجمّلوها وأكلوا ثمنها ) (٢) .  
و وجه الاستدلال بهذا الحديث (٣) :

أن اليهود لما حرم الله عليهم الشحوم أرادوا الاحتيال على الانتفاع بها على وجه لا يقال في الظاهر أنهم انتفعوا بالشحم فجمّلوه وقصدوا بذلك أن يزول عنه اسم الشحم ثم انتفعوا بثمنه بعد ذلك لثلا يكون الانتفاع في الظاهر بعين المحرم ... ، وحكمة التحريم لا تختلف سواء كان جامدا أو مانعا ، فبدل الشيء يقوم مقامه ويسد مسده .

ومن هذا نعلم :

أن الوسيلة في المثالين الآخرين غير مشروعة ، فهي في المثال الرابع أنهم حفروا حياضا وأشرعوا إليها الجداول فكانت الحيتان تدخلها يوم السبت بفعل الأمواج فلا تقدر على الخروج لبعده العمق وقلة الماء ويتلقفونها يوم الأحد وكانت الحيتان لاتظهر إلا يوم السبت .

قال الحسن البصري : رموا الحيتان في يوم السبت ثم أرجؤوها في الماء فاستخرجوها بعد ذلك فطبخوها فأكلوا والله أَوْخَمُ أَكْلَةٍ ، أَكْلَةٌ أَسْرَعَتْ فِي الدُّنْيَا عَقُوبَةً وَأَسْرَعَتْ عَذَابًا فِي الْآخِرَةِ ، وَاللَّهِ مَا كَانَتْ لَحُومُ الْحَيْتَانِ تَلْكُ بِأَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ دِمَاءِ قَوْمٍ مُسْلِمِينَ إِلَّا أَنَّهُ عَجَلَ لَهُؤْلَاءِ وَأَخَّرَ لَهُؤْلَاءِ . (٤)

١- فإن الشحم خرج بجمّله عن أن يكون شحما وصار ودكًا . والودك : على ما في المعجم الوسيط ١٠٢٢/٢ - : الدسم أو دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه . وقال المطرزي في كتابه " المغرب " ٤٧٩/٢ : (الودك) من الشحم أو اللحم : ما يتحلب منه .

٢- رواه ابن ماجه وابن حبان والطبراني في الكبير والبيهقي وإسناده حسن .

٣- أعلام الموقعين ١٢٤/٣ .

٤- أعلام الموقعين ١٧٤/٣ .

### قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

وهؤلاء لم يكفروا بالتوراة وبموسى وإنما فعلوا ذلك تأويلاً واحتيالا ظاهره ظاهر الاتقاء وحقيقته حقيقة الاعتداء ... فلما مسخ أولئك المعتدون دين الله بحيث لم يتمسكوا إلا بما يشبه الدين في بعض ظاهره دون حقيقته مسخهم الله قردة تشبه الانسان في بعض ظاهره دون الحقيقة جزاء وفاقا (١) .

أقول : فحقيقة الاصطياد وإن أخروا تناولها بعد التأكد منها والاطمئنان عليها إلى اليوم الثاني موجودة فمناط التحريم لم يتغير ، وكان ذلك (٢) في زمن داود عليه السلام .

وفي المثال الخامس : لم يزدوا على أن أدخلوا الشحم تحت اسم آخر في العرف أو اللغة مع بقاء الحقيقة التي هي مناط التحريم .

فهذه الحيل وأمثالها خارجة عن مسمى " الحيل الشرعية " التي يقول بها جمهور العلماء . (٣)

وعلى سبيل المقارنة بين التعريفات الثلاثة للحيلة في الشرع نجد أنها تدور في مضمون واحد هو أن الاحتيال يعتمد أمراً ظاهر الجواز لتحقيق مصلحة غير مشروعة بتحليل محرم أو إسقاط واجب وإن اختلفت في التعبير عن ذلك الالفاظ والعبارات .

## الموضع الثاني

### القول بإبطال الحيل وتحريمها

من أكبر أنصار هذا الفريق العلامة ابن القيم - رحمه الله تعالى - فهو يعتمد في إبطال الحيل وتحريمها على مبدأ هو : أن الأصل في الأحكام

١- السابق .

٢- انظر تعليق الشيخ عبدالله دراز على كتاب الموافقات للإمام الشاطبي ٣٨١/٢ هامش ٤ ، وانظر أيضا أعلام الموقعين ١٧٤/٣ ، وضوابط المصلحة للبرطي ص ٢٥٧ .

٣- الموافقات ٣٨٧/٢ .

التعليق (١) وأنها شرعت لمصالح العباد في المعاش والمعاد . (٢) والقول بالتحريم هو قول المالكية وبعض الحنابلة وأن من أشهر من عبر عنهم ابن تيمية ثم تلميذه ابن القيم .

فالاختيال على تحليل المحرم وإسقاط الواجب مناقضة لقصد الشارع وتعطيل للمصالح وتحقيق للمفاسد .

واستدل رحمه الله على بطلان الحيل وتحريمها بفيض (٣) من الأدلة :  
ومنها - أن العبد إذا احتال على تحليل ما حرم الله وإسقاط ما فرضه الله وتعطيل ما شرع الله كان ساعيا في دين الله بالفساد من وجوه :  
أحدها - إبطال ما في الأمر المحتال عليه من حكمة الشارع ونقض حكمته فيه ومناقضته له .

ثانيها - أن الأمر المحتال به ليس له عنده حقيقة ولا هو مقصوده ، والمقصود له هو المحرم نفسه ... فالتحيل على إسقاط الفرائض بتمليك ماله لمن لا يهبه دزهما واحدا حقيقة مقصوده إسقاط الفرض ، وظاهر الهبة المشروعة غير مقصودة له .

ثالثها - نسبة ذلك إلى الشارع الحكيم وإلى شريعته التي هي غذاء القلوب ودواؤها وشفائها .

فمن عمد إلى الأدوية المسهلة فغير صورتها أو أسماءها وجعلها غذاء للناس ، أو عمد إلى السموم القاتلة فغير أسماءها وصورتها كان ساعيا بالفساد في الطبيعة ، كما أن هذا ساع بالفساد في الشريعة .

ويصور ابن القيم - رحمه الله - هذه المناقضة بقوله : (٤)

١- بمعنى أن الأحكام الشرعية معقولة المعنى ، أي لها أصول وقواعد وعلل يكشف عنها العقل البشري ويجب إعمال العقل للوصول إلى الكشف عن تلك الأحكام : تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية د. صوفي أبوطالب مطبعة دار النهضة العربية - القاهرة .

٢- أعلام الموقعين ١٢٤/٣ .

٣- انظر الأدلة كاملة في أعلام الموقعين ١٩٢/٣ وما بعدها .

٤- أعلام الموقعين ١٧١/٣ .

وتجوز الحيل يناقض سد الذرائع (١) مناقضة ظاهرة ، فإن الشارع الحكيم يسد الطريق إلى المفاسد بكل ممكن ، والمحتمل يفتح الطريق إليها بحيله ، فأين من يمنع الجائز خشية الوقوع في المحرم إلى من يعمل الحيلة في التوصل إليه ١. ه .  
أقول : فشتان ما بينهما .

ولقد تنبه بعض فقهاء الغرب المحدثين - جوسران - إلى هذا المعنى وجعل التعسف في استعمال الحق هو التحايل على غاية الحق . (٢)  
وهذا المعنى قرره فقهاء الإسلام منذ زمن بعيد وفصلوا القول فيه تفصيلا بما لم يعهد في شريعة من الشرائع .

فالتحايل هو العمل المخالف لروح الحق والغرض الاجتماعي والاقتصادي الذي شرع من أجله (٣)

ومنها : أن الأعمال تابعة لمقاصدها ونياتها (٤) وأنه ليس للعبد من ظاهر

١- الذريعة : لغة : هي الوسيلة والسبب إلى الشيء : المعجم الوسيط ٣١١/١ . يقول الإمام الشاطبي في " الموافقات " ١٩٩/٤ : وحقيقتها : التوصل بما هو مصلحة إلى مفسدة .  
ويقول العلامة القرطبي في كتابه " الجامع لأحكام القرآن ٥١/٢ : والذريعة : عبارة عن أمر غير ممنوع لنفسه يخاف من ارتكابه الوقوع في الممنوع ، ويقول العلامة القرافي في كتابه " الفروق ٣٢/٢ وما بعدها : سد الذرائع ومعناه حسم مادة وسائل الفساد دفعا لها فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة للمفسدة منع مالك من ذلك في كثير من الصور .  
وقد قرر هذا المعنى : ابن فرحون في كتابه " تبصرة الحكام " ٢٧٥/٢ المطبعة البهية بالقاهرة ١٣٠٢هـ والعلامة الشوكاني في كتابه " إرشاد الفحول " ص ٢٤٦ والشيخ عبد الرحمن تاج في كتابه " السياسة الشرعية " ص ٧٣ .

٢- روح الحقوق ونسبيتها - جوسران - نبذة ٢٩١ على ما نقله عنه الدكتور فتحي الدريني في كتابه " نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي " ص ٢٠٤ هامش ٣ نشر مؤسسة الرسالة - بيروت .

٣- الدكتور الدريني - في الموضوع السابق -

٤- على ما يرشد إليه حديث (إنما الأعمال بالنيات ...) رواه - الستة وغيرهم . قال العلامة السيوطي في كتاب " الأشباه والنظائر " له ص ٨ : نشر دار الكتب العلمية - بيروت .  
وهذا حديث صحيح مشهور أخرجه الأئمة الستة وغيرهم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ...

قوله وعمله إلا ما نواه وأبطنه لا ما أعلنه وأظهره ...  
وإذا كان قصد المتحايل مناقضا لقصد الشارع فليعامل بنقيض قصده  
وليبيطل عمله ولا ينفذ .

ومنها - أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمعوا (١) على  
تحريم هذه الحيل وإبطالها ، وإجماعهم حجة قاطعة ، بل هي من أقوى الحجج  
وأكدتها ، ومن جعلهم بينه وبين الله ، فقد استوثق لدينه .

### الموضع الثالث

#### القول بجواز الحيل :

جمهور الفقهاء (٢) رحمهم الله تعالى يقولون بجواز الحيل :  
والمقصود بالجواز عندهم : الحيل الشرعية التي يتخلص بها الرجل من  
الحرام ويخرج بها إلى الحلال .

فهي مخارج مما ضاق على الناس . (٣)  
فالكلام هنا ليس عن أي شكل أو نوع من أنواع الحيل ، وإنما تلك التي  
أجازها جمهور العلماء .

وقد استدل أصحاب هذا القول بأمر :  
منها - قول الله تبارك وتعالى لنبيه أيوب عليه السلام : (وخذ بيدك  
ضغثاً) (٤) فاضرب به ولا تحنث) . (٥)

- 
- ١- أعلام الموقعين ١٨٥/٣ .
  - ٢- المبسوط لشمس الأئمة السرخسي ٢٠٩/٣٠ - كتاب الحيل : طبع دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت . الطبعة الثالثة.
  - ٣- قال الله تعالى : « ومن يتق الله يجعل له مخرجاً » سورة الطلاق : الآية ٢ .
  - ٤- جاء في كتاب " المغرّب في ترتيب المغرّب " للإمام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي ٢٨٣/٢ نشر دار الكتاب العربي بيروت .
  - الضغث : ملء الكف من الشجر والحشيش والشماريخ ...

<==

إذ كان قد أقسم أثناء مرضه أن يضرب زوجته مائة ضربة . - السبب  
اختلف المفسرون فيه (١) - وكأنما أخذته الرحمة لها بعد ذلك فقد كانت تحسن  
خدمته وكان راضيا عنها فرخص الله عز وجل لنبيه أيوب عليه السلام أن يتحلل

==> وقيل : إنه كان حزمة من الأسل وهو نبات له أغصان دقاق لا ورق لها . ا.هـ.  
وفي المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ١/٥٤٠ - انتشارات ناصر خسرو -  
طهران :

(ضغث) الحشيش وغيره : جمعه وجعله ضغثا .

و - الأشياء خلط بعضها ببعض .

٥- سورة (ص) الآية ٤٤ . >==

١- قال ابن كثير عند تفسيره للآية ٤٤ من سورة ص : وذلك أن أيوب عليه الصلاة والسلام  
كان قد غضب على زوجته و وجد عليها في أمر فعلته . وقيل : باعت ضفيرتها بخبز  
فأطعمته إياه فلامها على ذلك ، وحلف إن شفاه الله تعالى ليضربنها مائة جلدة . وقيل :  
لغير ذلك من الأسباب فلما شفاه الله عز وجل وعافاه كان جزاؤها مع هذه الخدمة التامة  
والرحمة والشفقة والإحسان أن تقابل بالضرب فأفتاه الله عز وجل أن يأخذ ضغثا وهو  
الشمرخ ، فيه مائة قضيب فيضربها به ضربة واحدة وقد برت يمينه وخرج من حنثه وفي  
بنذره وهذا من الفرج والمخرج لمن اتقى الله تعالى وأناب إليه . ا.هـ .

وقال النسفي - عند تفسيره لهذه الآية أيضا - وكان حلف في مرضه ليضربن امرأته مائة إذا  
برأ فحلل الله يمينه بأهون شيء عليه وعليها لحسن خدمتها إياه ، وهذه الرخصة باقية  
ويجب أن يصيب المضروب كل واحدة من المائة ، والسبب في يمينه أنها أبطأت عليه ذاهية  
في حاجة ، فخرج صدره وقيل : باعت ذؤابتها برغيفين وكانتا متعلق أيوب عليه السلام  
إذا قام : وانظر أيضا : جامع البيان في تفسير القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير  
الطبري ١٠٩/٢٣ - وبهامشه : غرائب القرآن ورغائب الفرقان للعلامة نظام الدين الحسن  
ابن محمد بن حسن القمي النيسابوري المطبعة الأميرية ١٣٢٩هـ والأساس في التفسير  
للأستاذ سعيد حوى المجلد الثامن ص ٤٧٨٢ طبع دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع  
والترجمة ، وفي ظلال القرآن للمرحوم الشيخ سيد قطب عند تفسيره للآية ٤٤ من سورة  
(ص) المجلد الخامس ص ٣٠٢١ - ٣٠٢٢ نشر دار الشروق بالقاهرة ، الطبعة العاشرة  
١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، وتفسير النسفي : للعلامة أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود  
النسفي ج ٤ / ٤٣ مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .

من يمينه - أي يبر بقسمه - وذلك بالضرب بالضغث وهو حزمة من حشيش ونحوه، فيضربها به ضربة واحدة ، فتلك وسيلة شرعها الله تعالى ليتحلل بها أيوب عليه السلام عن يمينه عوضا عن أن يضربها مائة ضربة . مستقلة كما هو العرف والمتبادر إلى الذهن عند الإطلاق .

فالجمهور يستدلون (١) بهذه الآية على أن للإنسان أن يتخذ مما شرعه الله أو أباحه وسيلة للترخص والتخفيف ، ولا مانع عندهم من تسمية هذا بوجه المخارج (٢) من المضائق بدلا من تسميته بالحيل التي ينفر الناس من اسمها . قال العلامة ابن كثير - رحمه الله تعالى - واستدل كثير من الفقهاء بهذه الآية الكريمة على مسائل في الأيمان وغيرها وقد أخذوا بمقتضاها . (٣) ولا يقلل من شأن هذا الدليل أنه متعلق بشرع من قبلنا . (٤)

١- المبسوط ٢٠٩/٣٠ الطبعة السابقة .

٢- فيها هو الإمام أبو حنيفة رحمه الله عند ما كتب كتابا في الحيل أسماه (المخارج في الحيل). قال الأستاذ محمد إسماعيل عبد الله الصاوي : محقق كتاب " المعارف " لأبي محمد عبدالله بن مسلم - ابن قتيبة - في مقدمته للكتاب المذكور ص ٢٢ عند الكلام عن الإمام أبي حنيفة قال : ومن مؤلفاته الباقية :

- الفقه الأكبر .

- مسند أبي حنيفة .

- المخارج في الحيل :

انظر مقدمة كتاب " المعارف " لابن قتيبة نشر قديمي كتب خاتمه - آرام باغ - كراتشي - باكستان . وانظر أيضا : وفيات الأعيان لابن خلكان ١٦٣/٣ والفهرست لابن النديم ص ٢٠١ .

٣- تفسير القرآن العظيم للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل - ابن كثير ٢١٢/٧ طبعة المنار .

٤- أنظر : شرع من قبلنا واختلاف العلماء فيه :

- في كتاب أصول الفقه للإمام أبي زهرة ص ٢٨٦ وما بعدها ، نشر دار الفكر العربي .  
- و أصول الفقه الإسلامي للدكتور بدران أبي العنين ، ص ٢٣٤ وما بعدها ، نشر مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية .

- لأننا إن جرينا على القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا مالم يخالفه فذاك .  
 - وإن جرينا على أنه ليس بشرع لنا فإنما ذلك عند عدم وجود ما يؤيده  
 ويدعمه في شرعنا .  
 وما ثبت في شرع أيوب جاءت السنة بمثله في شرعنا أيضا .

### قال أبو حيان في تفسيره (١) :

وقد وقع مثل هذه الرخصة في الإسلام (أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل (٢) مخدج قد خبث (٣) بأمة فقال : « خذوا عشكالا (٤) فيه مائة شمراخ فاضربوه بها ضربة » وقال بذلك بعض أهل العلم في الأيمان . آ . هـ .  
 وتفصيل هذا الحديث (ما رواه أمانة بن سهيل عن سعيد بن سعد بن عبادة قال : (كان بين أبياتنا ورجل ضعيف مخدج فلم يرع الحي إلا وهو على أمة من إمانهم يخبث بها فذكر ذلك سعد بن عبادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الرجل مسلما فقال : (اضربوه حده ) فقالوا : يا رسول الله إنه أضعف مما تحسب، لو ضربناه مائة قتلناه فقال : « خذوا له عشكالا فيه مائة شمراخ ثم اضربوه بها ضربة واحدة » قال : ففعلوا . (٥)

ووجه الاستدلال بهذا الحديث :

أن الضرب بالعشكال ليس هو الحد الواجب في الأصل بدليل أنه عليه

- ١- البحر المحيط للعلامة محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الفرناطي ج ١/٧/٤٠١  
 الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢- الخداج في الأصل : التقصان من أخذت الناقة إخداجا إذا ألفت ولدها ناقص الخلق :  
 المغرب في ترتيب المغرب للإمام المطرزي ١/١٤٠ .
- ٣- يقال شيء خبيث : أي نجس أو كرهه الطعم والرائحة ، هذا هو الأصل ثم استعمل في كل حرام . ومنه خبث بالمرأة إذا زني بها : المرجع السابق ص ١٣٧ .
- ٤- العشكال فيه مائة شمراخ : العشكال والعشكول: عنقود النخل والشمراخ شعبة منه: السابق  
 ٣٠٣/٢ .

٥- رواه أحمد والنسائي وابن ماجه . وأخرجه أيضا الشافعي في الأم ٢٢/٦ . وانظر أيضا :  
 سبل السلام ج ٤/ ١٢٨٣ حديث رقم ١١٣٧ نشر مكتبة عاطف - الأزهر - القاهرة .



الصلاة والسلام قال لهم قيل أن يرشدكم إلى هذا ، « اضربوه حده » وإنما هو واسطة شرعها الله تعالى للتوصل إلى إسقاط الحد في حق مثل هذا الرجل .  
فقد صدق عليه حد الحيلة السابق ذكره وهو أن المقصود بالحيلة الشرعية هو قصد التوصل إلى تحويل حكم لآخر بواسطة مشروعة في الأصل .  
ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لقي طائفة من المشركين وهو في نفر من أصحابه فقال المشركون : بمن أنتم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نحن من ماء » فنظر بعضهم إلى بعض فقالوا : أحياء اليمن كثير فلعلهم منهم فانصرفوا ) .

ومنها - أن امرأة عبد الله بن رواحة رأت عبد الله على جارية له فذهبت وجاءت بسكين فصادفته وقد قضى حاجته ، فقالت : لو وجدتك على الحال التي كنت عليها لوجأتك (١) . فأنكر فقالت : فاقراً إن كنت صادقاً ، فقال : شهدت بأن وعد الله حق وأن النار مثنوى الكافرينا وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا وتحمله ملائكة كرام ملائكة الإله مسومينا  
فقالت : آمنت بكتاب الله وكذبت بصرى ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فضحك ولم ينكر عليه .  
وهذا تحيُّل منه بإظهار القراءة لما أوهم أنه قرآن ليتخلص به من مكروه الغيرة .

ومنها : أن رجلاً سأل عن المروزي وهو في دار الإمام أحمد بن حنبل فكره الخروج إليه ، فوضع أحمد إصبعه في كفه فقال : ليس المروزي هنا ، وما يصنع المروزي هنا ؟ .

- وباع شريح من رجل ناقة فقال له المشتري :

- كم تحمل ؟

١- (وجأ ) فلانا - (يجؤه) وجئا و وجاء : دفعه بهُجْم كفه في الصدر أو العنق . ويقال : وجأه باليد والسكين: المعجم الوسيط ١٠١٢/٢ وانظر أيضا : المغرب للمطرزي ٤٧٦/٢ .

فقال - أحمل على الحائط ما شئت .

فقال - كم تحلب ؟

فقال : احلب في أي إناء شئت .

فقال : كيف سيرها ؟

قال : الريح لا تلحق

فلما قبضها المشتري لم يجد شيئاً من ذلك فجاء إليه وقال : ما وجدت شيئاً

من ذلك؟

فقال : ما كذبتك .

- وقد روي سلمة بن صالح عن يزيد الواسطي عن عبدالكريم عن عبد الله ابن بريدة قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أعظم آية في كتاب الله فقال : لا أخرج من المسجد حتى أخبرك ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من مجلسه فلما أخرج إحدى رجله أخبره بالآية قبل أن يخرج رجله الأخرى .

وقد بنى الخصاص كتابه في " الحيل " على هذا الحديث ووجه الاستدلال

به :

أن من حلف ألا يفعل شيئاً فأراد التخلص من الحنث بفعل بعضه لم يكن

حائثاً .

فإذا حلف لا يأكل هذا الرغيف ولا يأخذ هذا المتاع فليدع بعضه و يأخذ الباقي ولا يحنث وهذا أصل في بابه في التخلص من الأيمان .

والسلف الصالح قد فتحوا لنا هذا الباب ونهجوا لنا هذا الطريق ، ومن

ذلك :

- ما رواه قيس بن الربيع عن الأعمش عن إبراهيم (١) في رجل أخذه

رجل فقال :

إن لي معك حقاً ، فقال : لا فقال احلف لي بالمشي إلى بيت الله ، فقال :

يحلف له بالمشي إلى بيت الله ويعني به مسجد حبه .

وبهذا الإسناد أنه قال له رجل : إن فلانا أمرني أن آتي مكان كذا وكذا ، وأنا لا أقدر على ذلك المكان ، فكيف الحيلة ؟ قال : يقول والله ما أبصر إلا ما سدّدني غيري .

- وكان إبراهيم يقول لأصحابه إذا خرجوا من عنده وهو مستخف من الحجاج :

إن سئلتهم عني فاحلفوا بالله لا تدرّون أين أنا ، ولا في أي موضع أنا ، واعنوا لا تدرّون أين أنا من البيت وفي أي موضع منه وأنتم صادقون (١) .  
- والسلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم -أيضا- لم يرشدوا إلى المعارض (٢) إلا استجابة لحاجة الناس في كثير من الأحيان إلى ستر الحقائق أمام من يبحث عنها .

فقد تواتر عن السلف قولهم (إن في المعارض لمدوحة عن الكذب) . (٣)  
ولذلك كانت المعارض التي يبتغي بها أكل حق للغير أو أخذ مال له محرمة قطعاً وإن كان ذلك مع الزوجة التي أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم الكذب عليها . (٤)

قال الامام النووي - رحمه الله تعالى - :  
وأما كذبه لزوجته وكذبها له ، فالمراد به في إظهار الود والوعد بما لا يلزم ونحو ذلك .

- 
- ١- انظر في هذا المثال وما قبله : أعلام الموقعين ٢٠٣/٣ وما بعدها .
  - ٢- جاء في المعجم الوسيط : المعارض : التورية والفحوى ... يقال : عرفت هذا في معارض كلامه : ج ٥٩٥/٢ انتشارات ناصر خسرو - طهران .
  - ٣- ففي الحديث : (إن في المعارض لمدوحة عن الكذب) رواه - البيهقي في سننه " عن عمران بن حصين ، وهو ضعيف كما قال السيوطي . ولعله من كلام عمر رضي الله عنه .
  - ٤- فقد ثبت في الصحيح من حديث حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم بنت عقبة ابن أبي معيط - وكانت من المهاجرات الأول : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في الكذب في ثلاث : في الرجل يصلح بين الناس ، والرجل يكذب لامرأته والكذب في الحرب » .

فأما المخادعة في منع ما عليه أو عليها ، أو أخذ ما ليس له أو لها فهو حرام بإجماع المسلمين . (١)

والإمام الغزالي - رحمه الله - قال في كتابه " الإحياء " (٢) بعد أن تحدث عن المعارض وجواز استعمالها .. : فأما إذا لم تكن حاجة أو ضرورة فلا يجوز التعريض ولا التصريح جميعا ، ولكن التعريض أهون .

فهذا الحديث - أيضا - مما استشهد به الجمهور على صحة الحيل الشرعية .

قال الإمام الشوكاني في كتابه " نيل الأوطار (٣) : وهذا العمل من الحيل الجائزة شرعا . وقد جوز الله مثله في قوله سبحانه ( وخذ بيدك ضغثا ) (٤) الآية .

وقال ابن قدامة في « المغني » (٥) : ... فإن خيف عليه من ذلك جمع ضغث فيه مائة شمراخ فضرب به ضربة واحدة ، وبهذا قال الشافعي ، وأنكر مالك هذا وقال : قد قال الله تعالى : « فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » (٦) وهذا جلدة واحدة .

ثم ساق هذا الحديث مستدلا به على المالكية وقال ما نصه (٧) وقولهم : هذا جلدة واحدة ، قلنا : يجوز أن يقام ذلك في حال العذر مقام مائة كما قال الله

١- شرح النووي على صحيح مسلم ١٦٢/١٦ طبعة محمد محمد عبد اللطيف .

٢- إحياء علوم الدين ج ٩/٤٤ طبع لجنة نشر الثقافة .

٣- ج ٧/٢٧ ط. الأميرية .

٤- سورة : ص : الآية ٤٤ .

٥- المغني لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة على مختصر الخرقي ج ٨/١٧٣ ، وبداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢/٣٢٨ ، نشر دار الفكر ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الشربيني الخطيب ج ٤/١٥٤ مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة .

٦- سورة النور الآية ٢ .

٧- المغني لابن قدامة ٨/١٧٤ نشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

تعالى في حق أيوب ( وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث ) . (١) .  
وهذا أولى من ترك حده بالكلية أو قتله بما لا يوجب القتل .  
وقال قاضي زاده في حاشيته المسماة " نتائج الأفكار " تكملة شرح فتح  
القدير في فقه الحنفية :  
ولو كان المرض لا يرجى زواله كالسل أو كان خدلجا ضعيف الخلقة فعندنا  
وعند الشافعي يضرب بعشكال فيه مائة شراخ فيضرب به دفعة .

## الموضع الرابع

### القول الفصل في الحيل :

وبعد ذكر أدلة القائلين بإبطال الحيل وتحريمها ، وذكر أدلة المجيزين أقول :

-١-

- إن الذين ذكروا الحيل لم يقولوا إنها كلها جائزة ، وإنما أخبروا أن كذا  
حيلة وطريق إلى كذا .

فمنها - ما هو باطل باتفاق

ومنها - ما هو جائز باتفاق

ومنها - ما هو متنازع فيه .

فإن فرضنا أن الحيلة لا تهدم أصلا شرعيا ، ولا تناقض مصلحة شهد  
الشرع باعتبارها فغير داخلة في النهي ولا هي باطلة .

وحاصل الأمر فيها - كما يقول الإمام الشاطبي - أنها على ثلاثة

أقسام: (٢)

الأول - لا خلاف في بطلانه كحيل المنافقين والمرائين وحيل بني إسرائيل :

١- سورة ص : الآية ٤٤ .

٢- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي : إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي

بتعليق الشيخ عبد الله دراز شيخ علماء دمياط ٣٨٧/٢ بدون ذكر جهة الطبع .

- ففي وصف المنافقين قال الله عز وجل : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر) (١) إلى آخر الآيات .

فذمهم الله تعالى لسوء صنيعهم وتوعدهم وشنع عليهم .  
لأنهم أظهروا كلمة الإسلام لما قصد له في الشرع من الدخول تحت طاعة الله على اختيار وتصديق قلبي ، وإنما قالوها وأظهروا صونا لدمانهم وأموالهم .  
وبهذا المعنى استحقوا أن يكونوا في الدرك الأسفل من النار . (٢)  
- وقال تعالى في المرائين : « يراون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا » (٣)  
فذمهم الله تعالى وتوعدهم .

- وكحيل بني إسرائيل في التخلص من مسئولية تحريم صيد يوم السبت على ما يشير إليه قوله تعالى « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت » (٤)  
لأنهم احتالوا للاصطياد في السبت بصورة الاصطياد في غيره - على ما سبق بيانه-

القسم الثاني من أقسام الحيل - لا خلاف في جوازه :  
كالنطق بكلمة الكفر إكراها عليها وكما في التوصل إلى فعل الواجب وترك المحرم وتخليص الحق ، ونصر المظلوم وقهر الظالم .  
القسم الثالث - اختلفت فيه أنظار العلماء :

- من جهة إنه لم يتبين فيه بدليل واضح لحاقه بالقسم الأول أو الثاني  
- ولا تبين للشارع فيه مقصد يتفق على أنه مقصود له ، ولا ظهر أنه على خلاف المصلحة ، فصار هذا القسم متنازعا فيه :  
فمن قال : إنه غير مخالف للمصلحة ، قال : إنه جائز .

١- سورة البقرة الآية ٨ .

٢- قال الله تعالى : « إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا » سورة النساء الآية ١٤٥ .

٣- سورة النساء الآية ١٤٢ .

٤- سورة البقرة الآية ٦٥ .

ومن قال: إنه مخالف للمصلحة ، قال: التحيل ممنوع . ومن ذلك نكاح المحلل . (١).

٢- أن الحيل وسائل يتخلص بها الرجل من الحرام ويخرج بها إلى الحلال : قال محمد بن الحسن عن عمرو بن دينار عن الشعبي (٢) : لا بأس بالحيل فيما يحل ويجوز ، وإنما الحيل شيء يتخلص به الرجل من الحرام ويخرج به إلى الحلال .

فما كان من هذا ونحوه فلا بأس به . وإنما يكره من ذلك أن يحتال الرجل في حق الرجل حتى يبطله ، أو يحتال في باطل حتى يوهم أنه حق أو يحتال في شيء حتى يدخل فيه شبهة ، وأما السبيل الذي قلنا فلا بأس به . هـ .

قال تعالى : « ومن يتق الله يجعل له مخرجا » (٣) أي مخرجا مما ضاق على الناس - على ما سلفت الإشارة إليه - . ولا شك أن هذه الحيل مخارج مما ضاق على الناس .

٣- ليس كل ما يسمى حيلة حراما : فإن الله تعالى قال : « إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا » (٤) . أراد بالحيلة التحيل على التخلص من بين الكفار وهذه حيلة محمودة يثاب عليها .

وكذلك الحيلة على هزيمة الكفار كما فعل نعيم بن مسعود يوم الخندق .

٤- أن الحنابلة الذين هم على رأس القائلين بإبطال الحيل (٥)

- ١- انظر وجه كل من هذين القولين في الموافقات ٣٨٧/٢ وما بعدها .
- ٢- أعلام الموقعين ٢٠٦/٣ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد - بدون ذكر جهة الطبع .
- ٣- سورة الطلاق : الآية ٢ .
- ٤- سورة النساء : الآية ٩٨ .
- ٥- أعلام الموقعين ٢١٢/٣ .

قالوا : لو نصب شبكا للصيد قبل الإحرام ثم أخذ ما وقع فيها حال الإحرام بعد الحل جاز .

يقال لهم : أي فرق بين هذه الحيلة وحيلة أصحاب السبت على الحيتان ؟  
الواقع : أنه لا فرق . فكان الواجب أن يقولوا ببطلان حيلة نصب شبك الصيد للمحرم كما قالوا ببطلان حيلة أصحاب السبت .  
ومعلوم أن الفقهاء رحمهم الله تعالى متفقون على بطلان حيلة أصحاب السبت - على ما سلف بيانه -

٥- أن ابن القيم - رحمه الله - حينما أطال في الإنكار الشديد على الحيل والقائلين بها واستدل على دعواه بفيض من هذه الأمثلة .

هذه الأمثلة التي ساقها هي محل وفاق من قبل الجمهور - في إنكارها والحكم بتحريمها ، فهي لاتنفع في إلزام الجمهور يقول الدكتور البوطي : - في كتابه " ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية " (١) ص ٢٥٧ : ولو أن ابن القيم - رحمه الله تعالى - حرر مقصوده من الحيل المحرمة أو الجائزة تحريرا واضحا منضبطا ثم بني كلامه على ذلك لاتضح أنه لا يخالف الجمهور في أصل هذه المسألة ، بدليل أنه ساق بعد ذلك ما ينوف على مائة مثال للحيل الجائزة في نظره . (٢)

فكما أن أمثلته المائة هذه هي بنظره مختلفة عن حيل بني إسرائيل الباطلة والأمثلة المشابهة لها ... فكذلك الأمثلة التي يقصدها الجمهور هي غير هذه الحيل المحرمة ومختلفة عنها تمام الاختلاف .

كما أن ابن القيم نفسه في كتاب " الطرق الحكمية " (٣) له ، ذكر كثيرا

١- نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ، وطبعة أخرى للدار المتحدة للطبع والنشر - سوريا (دمشق) .

٢- انظر هذه الأمثلة في أعلام الموقعين ٣/٣٤٩ وما يتلوه من صفحات .

٣- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ص ٣٤ وما بعدها . نشر دار الكتب العلمية - بيروت .



من الحيل الجائزة في نظره فقد قال :

ومن أنواع الفراسة ما أرشدت إليه السنة النبوية من التخلص من المكروه بأمر سهل جدا من تعريض بقول أو فعل ، فمن ذلك ما رواه الإمام أحمد في مسنده « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رجل يا رسول الله إن لي جارا يؤذيني ، قال : فأخرج متاعك إلى الطريق ، فانطلق فأخرج متاعه فاجتمع الناس إليه ، فقالوا : ما شأنك قال : إن لي جارا يؤذيني ، فجعلوا يقولون : اللهم العنه اللهم أخرجه ، فبلغه ذلك فأتاه فقال : ارجع إلى منزلك فوالله لا أؤذيك .

قال ابن القيم عقب هذا : فهذه وأمثالها هي الحيل التي أباحتها الشريعة وهي تَحِيلُ الإنسان بفعل مباح على التخلص من ظلم غيره وأذاه . هـ  
أقول : فمن قرأ الشريعة وتأملها بعَمق وجد أنه ما من محرم نهى الله تعالى عنه إلا وشرع إلى جانبه مباحا يغني عنه ويسد مسده ، وذلك حتى لا تفوت المصالح المرجوحة في المحرمات إلى غير بدل .  
فما من عمل مشروع يقوم الإنسان المسلم بأدائه إلا وهو في الحقيقة حيلة للاستغناء بها عن الحرام والتخلص منه .

يقول شمس الأئمة السرخسي في المبسوط (١) : كتاب الحيل :  
" فإن الحيل المخرجة على قول الإمام جائزة عند جمهور العلماء وإنما كره ذلك بعض المتعسفين لجهلهم وقلة تأملهم في الكتاب والسنة " ا - هـ .  
ثم بعد أن ذكر أدلة الجمهور على جواز الحيل من الكتاب ، أعقب ذلك بقوله : (٢)

وأما السنة : فما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال يوم الأحزاب لعروة بن مسعود في شأن بني قريظة فلعلنا أمرناهم بذلك فلما قال له عمر رضي الله عنه في ذلك قال عليه الصلاة والسلام

١- المبسوط ٢٠٩/٣٠ الطبعة السابقة .

٢- السابق .

«الحرب خدعة» (١) وكان ذلك منه اكتساب حيلة ومخرج من الإثم بتقبيد الكلام « بلعل » .

ولما أتاه رجل وأخبره بأنه حلف بطلاق امرأته ثلاثا ألا يكلم أخاه قال له :  
طلقها واحدة فإذا انقضت عدتها فكلم أخاك ثم تزوجها .  
وهذا تعليم الحيلة والآثار فيه كثيرة .

فمن تأمل أحكام الشرع وجد المعاملات كلها بهذه الصفة (٢) فإن من أحب  
امرأة إذا سأل فقال : ما الحيلة لي حتى أصل إليها ؟ يقال له : تزوجها ، وإذا  
هوى جارية فقال : ما الحيلة لي حتى أصل إليها ؟  
يقال له : اشتراها .

وإذا كره صحبة امرأة فقال : ما الحيلة لي في التخلص منها ؟  
قيل له : طلقها .

فإذا ندم وسأل ما الحيلة في ذلك ؟  
قيل له : راجعها .

وبعد ما طلقها ثلاثا إذا تابت من سوء خلقها وطلبها حيلة قيل لهما : الحيلة  
في ذلك ان تتزوج بزواج آخر ويدخل بها ، فمن كره الحيل في الأحكام فإنما يكره  
في الحقيقة أحكام الشرع ، وإنما يقع مثل هذه الأشياء من قلة التأمل . (٣)

١- مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ومعالم السنن لأبي سليمان الخطابي وتهذيب الإمام  
ابن قيم الجوزية (كلها في مجلد واحد ) ج ٤٣٣/٣ : المكتبة الأثرية - جامعة أهل  
الحديث باغوالي ، سانجمله هل - باكستان . قال الخطابي - في هامش المرجع السابق - :  
وقوله : " الحرب خدعة " معناه إباحة الخداع في الحرب وإن كان محظورا في غيرها من  
الأمر . وهذا الحرف يروي على ثلاثة أوجه : " خَدَعَة " بفتح الحاء وسكون الدال ، و "   
خُدْعَة " بضم الحاء وسكون الدال و " وَخْدَعَة " الحاء مضمونة والدال مفتوحة وأصوبها "   
خدعة " بفتح الحاء . أخبرني أبو رجاء الغنوي عن أبي العباس أحمد بن يحيى قال : "   
خدعة " بفتح الحاء ، بلغنا أنها لغة النبي صلى الله عليه وسلم : وانظر أيضا : سبل  
السلام ١٣٤٢/٤ - ١٣٤٣ .

٢- المبسوط ٣٠/٢١٠ .

٣- المبسوط ٣٠/٢١٠ .

فلفظ الحيلة في هذه الأمور التي ساقها الْمُجَوِّزُونَ إنما يقصد بها الأمور (١) المشروعة فهي تعني باختصار الوسائل الشرعية .

و إنما يشتمل الذين لا يدققون في الحقائق والمعاني من القول بصحة ما يسمى بالحيل الشرعية .

لأن لفظ الحيلة مرتبط في عامة أذهان الناس بمعنى الخديعة والغش والمكر، لكثرة استعمالها في ذلك بين الناس . ولكن لفظ الحيلة هنا ليس له شيء من ذلك على ما سلف بيانه .

والخلاصة : أن العلماء رحمهم الله تعالى لا ينكرون أصل الحيل . فالمالكية رحمهم الله تعالى لم ينكروا أصل ما يسمى بالحيل الشرعية ولكنهم ضيقوا سبيل الأخذ بها بناء على مبدئهم الذي توسعوا في الأخذ به وهو مبدأ "سد الذرائع" (٢)

١- فمن الحيل الجائزة عند الجمهور :

- في باب الطهارات والعبادات :

(١- أن يقصد صاحب الجنابة إلى وضع يده مثلاً في الماء الذي يريد الاغتسال به دون أن يصبح بذلك مستعملاً وذلك بأن ينوى الاغتراق .

(٢- ومن ذلك أن يقصد التوصل إلى قراءة شيء من القرآن دون أن يأثم بها ، وذلك بأن ينوى مجرد الذكر .

- ومن أمثلتها في المعاملات والعقود : أن يكون للرجل على آخر دين وقد عجز عن أدائه فيعطيه صاحب الدين زكاة ماله ثم يستردها منه عن دينه فيكون قد جمع بذلك بين دفع الزكاة الواجبة في ماله واستحصال الحق الذي له على صاحبه :

راجع في هذه الأمثلة وغيرها : ضوابط المصلحة للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

٢- ولقد أوضح الإمام الشاطبي في " موافقاته " المحاذير التي في الحيل الشرعية من وجهة نظر المالكية ، ولكنه قال بعد ذلك ما نصّه :

فإذا ثبت هذا ، فالحيل التي تقدم ذمها و إبطالها والنهي عنها ما هدم أصلاً شرعياً وتناقض مصلحة شرعية .

فإذا فرضنا أن الحيلة لاتهدم أصلاً شرعياً ولا تناقض مصلحة شهد الشرع باعتبارها فغير داخلية في النهي ولا هي باطلة : الموافقات ٢٠٩/٤ .

ثم إن الحنفية وإن كان قد اشتهر القول بالحيل (١) عنهم لكون أبي يوسف صنف فيها كتابا ، لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق .

### والراجع في ضابط الحيل :

أنها إن كانت للفرار من الحرام والتباعد من الإثم فحسن .  
 وإن كانت لإبطال حق مسلم فلا ، بل هي إثم وعدوان .  
 هذا ، والله عز شأنه أعلم بالصواب .

---

١- البحر الرائق لابن نجيم - كتاب الزكاة - وحاشية السيد أحمد الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ص ٢٩ نشر قديمي كتب خانه - كراتشي - باكستان .